مجتمع

30 في المائة من أنواع الأشجار معرّضة للانقراض

ذكر تقرير مرجعي أعدته المنظمة الدولية للحفاظ على الحدائق النباتية، أنّ نحو ثلث أنواع الأشجار في العالم عرضة لخطر الانقراض وأنّ مئات الأنواع على وشك الانقراض بالفعل. ووفقاً لتقرير حالة الأشجار في العالم، فإنّ 17500 نوع، أي ما يمثل نحو 30 في المائة من إجمالي الأنواع في العالم، معرّضة للانقراض في حين لم يتبقّ من 440 نوعاً إلا أقلّ من 50 شجرة في البرية. أضاف التقرير أنّ إجمالي عدد أنواع الأشجار المهددة يماثل عدد الثدييات والطيور والبرمائيات والزواحف المهددة بالأنقراض مجتمعة. (رويترز)

تلوّث الهواء يقصّر عمر 40 في المائة من الهنود

أفاد تقرير لمعهد سياسات الطاقة في جامعة «شيكاغو» الأميركية بأنّ من المرجّح أن يقلل تلوّث الهواء متوسط العمر المتوقّع لنحو 40 في المائة من الهنود بأكثر من تسع سنوات. وأوضح أنّ أكثر من 480 مليون شخص في البلاد يعانون من مستويات مرتفعة من التلوّث، مضيفاً أنّه «من المقلق أن تكون المستويات المرتفعة لتلوّث الهواء قد اتسعت رقعتها الجغرافية بمرور الوقت». وأشار التقرير إلى أنّ «تحقيق أهداف البرنامج الوطني للهواء النظيف والحفاظ عليها» من شأنه أن يرفع متوسط العمر المتوقع في البلاد، عاماً وسبعة أشهر. (رويترز)

عبور إلى باكستان

من نقطة شامان الباكستانية الحدودية، يدخل هذان الأفغانيان (الصورة) إلى البلد الجار وقد انطلقا مثما انطلق آخرون كثر من نقطة سبين بولدك الأفغانية الحدودية. وباكستان التي تُعَدّ موطناً ثانياً للأفغان إذ يعيش فيها نحو ثلاثة ملايين لاجئ (ما قبل الأزمة الأخيرة)، أغلقت كلّ منافذها مع أفغانستان في خلال الأشهر الماضية بحجة مكافحة أزمة كورونا، مستثنية منفذ سبين بولدك الحدودي في الجنوب، علماً أنّه كان يُفتَح حيناً ويُغلق أحياناً. لكنّ سيطرة حركة طالبان على كابول، دفعت السلطات الباكستانية إلى فتح المنفذ بشكل كامل وأمام جميع الأفغان الهاربين من بلادهم، وإلى تسهيل دخول من يحمل جواز سفر أو بطاقة لجوء في باكستان أو هوية أفغانية. وهو ما يعني أنّ الدخول إلى باكستان صار ممكناً بكلّ الوسائل، الأمر الذي جعل الأفغان يتوجّهون إليها بشكل كثيف. لكنّه بعد أسبوعَين من الموجة الأخيرة، ونظراً إلى الازدحام على المنفذ، قررت السلطات الباكستانية ضبط الوضع وقرّرت السماح فقط بدخول من يحمل جواز سفر وتأشيرة، أو بطاقة لجوء في باكستان. أمّا الهوية الأفغانية، فاستخدامها ممكن فقط من قبل سكان قندهار، ما يعني أنّ العبور غير ممكن للأفغان الباقين من سكان الجنوب والشرق والشمال (باستثناء قندهار). يُذكر أنّ تعديل الهوية لربط حاملها بقندهار صار أمراً متاحاً، وهو ما يفعله كلّ من يريد الرحيل إلى باكستان عبر منفذ سبين بولدك.

(العربي الجديد)

(فرانس برس)

الهروب من أفغانستان مستمر

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بخروج القوات الأميركية من أفغانستان، مساء الإثنين الماضي، توقّفت عملية إجلاء الأفغان من مطار «حامد كرزاي» الدولي في كابول، وقد تركت تلك القوات وراءها آلافاً من حاملي تراخيص الإجلاء والتأشيرات الخارجية وكذلك جوازات سفر دول غربية. يأتي ذلك في حين طلب مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي من حركة طالبان السماح بخروج الأشخاص الراغبين في ذلك، بعد استكمال الانسحاب من أفغانستان.

وكان مجلس الأمن الدولي قد تبنّى الإثنين قراراً يدعو فيه حركة طالبان إلى احترام التزاماتها من أجل خروج آمن لكلّ الذين يريدون مغادرة البلاد، من دون المطالبة بإقامة منطقة آمنة كانت فرنسا قد دعت إليها.

وصوّتت 13 دولة عضواً في مجلس الأمن من بين 15 دولة، لمصلحة القرار الذي وضعته الولايات المتحدة الأميركية، من بينها فرنسا والمملكة المتحدة، فيما امتنعت الصين وروسيا عن التصويت. ويركّز القرار على قضية العبور الآمن للراغبين في مغادرة أفغانستان، ويدعو كل الأطراف إلى العمل مع الشركاء الدوليين للدعم والحفاظ على الأمن في المطار وحوله واتخاذ الخطوات اللازمة لتأمين المطار وإعادة فتحه. وعلى الرغم من التطمينات سواء الدولية أو من جهة طالبان التي أكّدت أنّها لن تمنع خروج الراغبين في ذلك، فإنّ لدى هؤلاء مخاوف بشأن المستقبل وكذلك عملية إجلائهم. سيف الله واحد من الأفغان الذين عملوا في مؤسسات أجنبية، تحديداً أميركية، طيلة الأعوام الماضية في البلاد، وهو يخشى اليوم على حياته. فهو حصل على ترخيص للإجلاء لكنّه لم يتمكّن من الوصول إلى المطار، وبالتالي ينتظر القرارات المستقبلية. يقول سيف الله لـ«العربي الجديد»: «أخاف جداً أثناء التجوّل بكابول لأني عملت طيلة السنوات الماضية مع الأميركيين، لذا أريد الخروج من البلاد بأيّ طريقة ثمّ نرى ما سوف يكون. لكنني أخشى ألّا أتمكّن من الخروج وأبقى في هذه البلاد من دون عمل وتحت وطأة طالبان».

وتشير مواقف الأطراف المختلفة المعنية بقضية إجلاء الأفغان إلى أنّ العملية سوف تبدأ قريباً وسوف توافق طالبان عليها، إنّما ذلك بطريقة جديدة وبوتيرة أقل. وتقول الناشطة الاجتماعية الأفغانية مريم أشرفي لـ«العربي الجديد» إنّ «إجلاء الأفغان عملية تهرّب كوادرنا العلمية والمتخصصين، قبل كل شيء، وقد هرب الآلاف بالفعل. وهذه ضربة قوية لمستقبل بلادنا. ولكن في الوقت نفسه، ثمّة شريحة كبيرة تخاف من العيش في هذه البلاد بسبب ما كانت طالبان تقوم به في تسعينيات القرن الماضي». تضيف أشرفي: «ولأن كثراً من هؤلاء عملوا مع القوات الأميركية والأجنبية المختلفة، فإنّهم بالتالي يتخوّفون من ملاحقتهم من قبل طالبان»، مشيرة إلى أنّه «في حال أثبتت طالبان في الأيام المقبلة أنّها قادرة على ضمّ الجميع إلى حضنها ومن دون أعمال انتقامية، حينها يمكن لهؤلاء أن يهدأوا ويصبروا ويبقوا في البلاد».

وبعيداً عن عملية الإجلاء الرسمي، يستمر هروب الأفغان من البلاد عبر طرقات غير شرعية إلى باكستان وإيران، ومنهما يتوجّه بعضهم إلى دول أخرى فيما يبقى آخرون في واحد من البلدَين وقد دفعهم إلى ذلك هاجس الخوف. محمد إلياس على سبيل المثال، من سكان مديرية خوجياني في ولاية ننجرهار شرقي البلاد، كان يملك دكاناً صغيراً للعصائر وكان رزقه جيداً إذ كان ابناه سهيل وصديق يساعدانه في العمل. قبل فترة، أرسل سهيل إلى تركيا عبر إيران بطريقة غير نظامية، وهو حالياً يعمل هناك لكنّ همّه الأوّل والأخير الوصول إلى أوروبا. يُذكر أنّ عمل إلياس كان جيداً قبل سيطرة حركة طالبان على كابول، لكنّه توقّف بعد ذلك بسبب تفاقم الوضع المالي الناجم عن عدم سداد مرتبات الموظفين لشهرين ماضيين وإغلاق المصارف وجمود الحركة المالية في المجمل. يُضاف إلى ذلك خوف من مستقبل مجهول، الأمر الذي جعل إلياس يقرّر التوجّه إلى إيران مع ابنه صديق بطريقة غير نظامية. ويقول وسيم الله أحد أقارب إلياس لـ«العربي الجديد» إنّ «أمثال إلياس الذين يهربون من البلاد كثيرون. والذين لا يملكون وثائق للسفر يختارون طريق إيران ومنها إلى تركيا ثمّ أوروبا». ويلفت إلى أنّ «عمل إلياس كان جيداً، بالتالي لم يكن يحقّ له الهروب. لكنّ الوضع السائد في البلاد والذي نجمت عنه حالة من الهلع، أدّى إلى فرار مئات من أفغانستان».

«طالبان» تدعو إلى البقاء

أعلنت حركة طالبان أنّها لن تمنع الذين يرغبون في الخروج من أفغانستان، استجابة لمطالب المجتمع الدولي، شريطة ان يملكوا وثائق رسمية. وقد أكّد ذلك نائب رئيس المكتب السياسي للحركة الملا شير محمد عباس ستانكزاي، لكنّه في الوقت نفسه دعا المواطنين إلى البقاء في البلاد من أجل الإسهام في مستقبل أفضل.

تحقيق

ركائز جديدة جعلت الاستعدادات للموسم الدراسي الجديد في محافظة إدلب أفضل من السابق، وتعد بآمال أكبر للتلاميذ الذي يستحقون التطلع إلى مستقبل جيد. لكن مسحة التفاؤل لا تزال تتخلف بالإمكانات المتواضعة المتوفرة

مدارس إدلب

تفاؤل وسط تحضيرات أفضل

عبد الله البشير

تجرى التحضيرات للعام الدراسي الجديد في مناطق شمال غربي سورية بهمّة عالية من قبل كوادر التعليم والمدرسين الذين يهتمون بوضع خطط وحلول لتقليص المشكلات وإزالة العقبات، وأهمها على صعيد التعامل مع كثافة السكان، وارتفاع عدد مدارس المخيمات التي تحتاج إلى اهتمام ودعم مماثل لتلك التي في المدن والبلدات. واجهت عملية التعليم عقبات كثيرة العام الماضي، في مقدمها تفشي فيروس كورونا الجديد الذي نقل التعليم الوجاهي إلى الإلكتروني، وتسبب في مشاكل كثيرة للطلاب والمدرسين معاً. كذلك تكرر قطع التمويل عن مدارس، ما أجبر بعض الكوادر على العمل في شكل تطوعي طوال العام الدراسي.

عدد المدارس المدعومة أكبر

في المنطقة المحررة من سيطرة النظام السوري في الريف الغربي لحلب، تتجهز مديرية التربية بقوة لانطلاق العام الدراسي الجديد. يقول مدير مكتبها الإعلامي ياسين جمعة لـ«العربي الجديد»: «نستعد بهمّة عالية مع الشركاء في مجال التعليم ومؤسسات المجتمع المدني، في حين نتخوف بالدرجة الأولى من عقبات الوضع الأمني، خصوصاً في المدارس المحاذية لخطوط الجبهات، وكذلك من عدم توفر دعم لبعض المدارس للسنة الثانية على التوالي. وردا على سؤال عن تأثير التمويل المباشر على المدارس والحلول المطروحة لهذا الأمر، يجيب جمعة: «نتوقع عاماً دراسياً أفضل بسبب تزايد عدد المدارس المدعومة، في حين نتطلع إلى تضامن مديرية التربية والمنظمات ومؤسسات المجتمع المدني لتوفير حلول مواجهة نقص التمويل وضعفه، وبالتالي دعم المعلمين وعملية التدريس».

وأثر تفشي فيروس كورونا بوضوح على التعليم، لكن التعامل مع الجائحة سيختلف في العام الدراسي الجديد، بحسب ما يعلن جمعة قائلاً: «تقلص تأثير الفيروس بسبب الوعي المتزايد لدى كوادر التعليم والطلاب، واتخاذ كل التدابير الوقائية وتجهيز خطط بديلة، ونتوقع أن يكون تأثير العدد الكبير للطلاب على المدارس نسبياً استناداً إلى الدعم الذي تقدمه الجهة المموّلة للمشروع التعليمي ونوعيته، وسيبقى الدوام منقسماً إلى مرحلتين صباحية ومسائية في المدارس التي تضم عدداً كبيراً من الطلاب، ومرحلة واحدة للمدارس الأقل استيعاباً للطلاب. ونسعى إلى بناء مدارس نموذجية جديدة في المخيمات، ودمج أخرى أنشئت سابقاً فيها».

جهود محلية - قطرية

في محافظة إدلب، اعتبر العام الدراسي السابق أحد الأسوأ فيها بعدما دمرت العمليات العسكرية أكثر من نصف مدارسها أو ألحقت أضراراً جسيمة بها، ما أثرّ على تعليم أكثر من 300 ألف تلميذ، وفق منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسف»، علماً أن هؤلاء تأثروا أيضاً بتفشي فيروس كورونا، في ظل حرمانهم من مقومات الحياة، ومنها الكهرباء، وصعوبة توفير إنترنت لهم من أجل جعلهم يتابعون الدروس الإلكترونية.

أما في العام الدراسي الجديد فتجرى التحضيرات على نحو أفضل كما يوضح أحد أعضاء المجمع التربوي في مدينة أريحا، محمد الناجي، لـ«العربي الجديد». ويقول: «جهّزت مدارس جديدة لتلبية احتياجات تعليم معينة ضمن الإمكانات المتاحة، ووضع نموذج موحّد للسجلات المدرسية والطباعة، ورفعت ملفات احتياجات المدارس من الكتب إلى منظمة قطر الخيرية التي تتولى سنوياً تزويد المدارس بهذه المستلزمات». يضيف: «جرى تكثيف الاجتماعات في مديرية التربية والتعليم بإدلب مع المنظمات الداعمة والشريكة والفعاليات المجتمعية كي تتظافر الجهود وتتوحّد الرؤى بالنسبة إلى إدارة عملية التعليم، ووضعت خطة عمل للعام الدراسي المقبل من خلال دائرتي التعليم الثانوي والأساسي. وجرى أيضاً النظر في طلبات نقل كوادر تعليم وتحديد الشواغر والمباشرة في ملئها بحسب المتوفر، واستناداً إلى نتائج اختبار مركزي أجراه مقتدمون».

النزف المدرسي

يعتبر الناجي أن «أهم العوائق التي تواجه عملية التعليم هي ضيق مساحات المدارس، وضم الكوادر متطوعين كثراً بسبب الدعم القليل، ما يحرم أكثر من 130 ألف طالب وطالبة من التعليم. من هنا نرجو أن يكون الدعم والتمويل هذا العام أفضل من الأعوام السابقة، رغم أن لا جديداً في هذا الأمر. أما في شأن تأثير استمرار فيروس كورونا، فسنتعامل معه على غرار العام الماضي، من خلال الدوام الوجاهي مع أخذ الاحتياطات اللازمة. وإذا لزم الأمر، يمكن أن تتحوّل بعض المدارس إلى التعليم عن بعد. ولا بدّ من الإشارة إلى أنه يوجد نقص في المقاعد والمستلزمات، خصوصاً المحروقات، في حين أن الوضع أفضل في المدارس المدعومة».

ويناشد الناجي المنظمات الدولية والإنسانية «دعم التعليم الرسمي وإعطاء مشاريعه الاهتمام اللازم لمنع الآثار السلبية المتوقعة مستقبلاً إذا بقي الوضع على حاله من تسرّب الأطفال خارج المدرسة، وعدم تقديم خدمات تعليمية بالمستوى المطلوب». وكانت المديرة التنفيذية لـ«يونيسف» هنريتا فور قد قالت في كلمة ألقتها عن وضع الأطفال في سورية أمام مجلس الأمن في فبراير/ شباط 2020 إن «الحرب في سورية سلبت 280 ألف طفل في الشمال الغربي بوحشية فرصة التعليم». وأشارت إلى أن «نحو 180 مدرسة لا تصلح للتعليم بسبب تدميرها أو تعرضها لأضرار أو استخدامها كمعاجي». وهذه ضربة كبيرة لآمال الأطفال ومستقبلهم. كما دمرت الحرب ثلاثاً من أصل عشر مدارس في عموم سورية، وجعلت واحداً من كل ثلاثة أطفال في البلاد لا يذهبون إلى مدارس». ووصفت هذه الأرقام بأنها «مفزعة، وتشير إلى مدى تأثر عملية التعليم في سورية عموماً ومناطق شمالي غربها خصوصاً بالقصف والدمار».

مبادرات

إلى ذلك، يتفاءل قائد الفريق التعليمي في مبادرة «مسارات» محمد العمر بالعام الدراسي الجديد. ويؤكد لـ«العربي الجديد» أن العام المقبل سيكون للعمل الجدي، «فنحن نرى منذ الآن عودة قسم كبير من الطلاب المتسرّبين، وتزايد الاهتمام بالتعليم».

ويرى أيضاً أن «مبادرات التعليم تضطلع بدور بارز في استمرار عملية التدريس شمال غربي سورية. وهي رافد أساس لعمل وزارة التربية وتساهم مباشرة في عودة قسم كبير من الطلاب المتسرّبين إلى مقاعد الدراسة. وترتكز هذه المبادرات التي أطلقت خلال الأعوام الأخيرة في الشمال السوري على العمل التطوعي، ويبذل المدرسون من خلالها جهوداً لتعويض ما فات الطلاب في المناهج، إضافة إلى تقويتهم في المواد».

تلميذات في خيمة تحوّلت إلى مدرسة في معرّة مصرين بإدلب (عمر حاج قدور/فرانس برس)

300,000

واكثر هو عدد التلاميذ الذين تأثروا بتدمير العمليات العسكرية أكثر من نصف المدارس في إدلب.

تكاليف مدرسية كارثية في مناطق سيطرة النظام

العام الدراسي الجديد قد ينتهي قبل أن يبدأ بالنسبة إلى تلاميذ كثر في مناطق سيطرة النظام السوري، بسبب غلاء مستلزماتهم التعليمية في مقابل تدهور المعيشة

ريان محمد

مع اقتراب فتح المدارس في مناطق سيطرة النظام السوري أبوابها في الخامس من الشهر الجاري، تنشغل العائلات بتجهيز أبنائها على صعيد الزي المدرسي والقرطاسية والحقائب، إلى جانب تأمين التدفئة والإنارة في ظل ارتفاع التكاليف وتراجع الأوضاع المعيشية والخدمات وضعف القدرة الشرائية، ما يهدد مستقبل كثر منهم. تتفقد أمّ خالد مهنا (45 عاماً)، وهي أمّ لطالبة في المرحلة الابتدائية وطالب في المرحلة الإعدادية وآخر في مرحلة التعليم الثانوي، في شكل شبه يومي الأسواق لاستطلاع أسعار اللباس المدرسي لهذه السنة، لكنها تؤجل في كل مرة عملية الشراء أملة أن تصدر وزارة التربية (التابعة للنظام) تعليمات جديدة تعفي الطلاب من التزام اللباس المدرسي بسبب كلفته المرتفعة، وعدم قدرة الأهل على شرائه.

تقول مهنا لـ«العربي الجديد»: «كلفة اللباس المدرسي مرتفعة جداً، وتبلغ وسطياً نحو 75 ألف ليرة سورية للطالب الواحد (23,4 دولاراً، بحسب سعر صرف الدولار في السوق السوداء والبالغ نحو 3200 ليرة سورية). وبحسب مطالب المدارس، يحتاج الطالب أيضاً إلى لباس رياضي وحذاء رياضي بكلفة تناهز 60 ألف ليرة (18,75 دولاراً)، ومعطف بـ40 ألف ليرة (12,5 دولاراً)، ما يعني أن المجموع هو 175 ألف ليرة (54,6 دولاراً)». تضيف: «يحتاج أبنائي الثلاثة إلى البسة بـ475 ألف ليرة (148,43 دولاراً)، في حين يتقاضى زوجي الموظف في الدولة 75 ألف ليرة (23,4 دولاراً)، ويستحيل أن نستطيع تأمين هذا المبلغ. وأنا أحاول إصلاح بعض الملابس التي تسمح حالتها بذلك، ووعدني أقارب لي بإعطائي البسة أصبحت مقاساتها صغيرة على أبنائهم، في حين لم نفكر حتى اليوم بكلفة القرطاسية».

من جهته، يقول زياد جمعة (47 عاماً)، العامل المياوم في ورشة دهان: «أصبحت المدرسة نكبة تبدأ في موسم المونة وتأمين وقود التدفئة، في حين أن وضعنا المعيشي سيئ جداً، وبالكاد نؤمن طعامنا اليومي». يضيف: «لدي أربعة أولاد في المدارس، ومنذ ثلاث سنوات لم أستطع شراء حقائب مدرسية لهم، وأخيط حقائبهم مرات خلال العام الدراسي الواحد. السعر الأدنى لحقيبة سيئة النوعية لا يقل عن 35 ألف ليرة (11 دولاراً)، وقد يصل إلى 150 ألف ليرة (46,8 دولاراً). وهناك أغلى لمن يرغب. أما القرطاسية فأزمة أخرى؛ فالطالب في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي، يحتاج إلى دفترين لكل مادة على الأقل. وسعر الدفتر العادي الذي يحتوي على 100 ورقة يبلغ نحو ألف ليرة (0,3 سنت)، ما يعني أن الطالب الواحد يحتاج إلى 20 ألف ليرة (6,25 دولارات) على الأقل، وتضاف إلى ذلك أقلام وعلبة هندسة وألوان وغيرها لا يقل ثمنها عن 15 ألف ليرة (4,6 دولارات)، وهذه كلفة نوعيات سيئة لا تكفي لإكمال الطالب الفصل الأول فقط».

ويلفت جمعة إلى أن «ناساً كُثراً يأملون الحصول على مساعدات تمنحها منظمات دولية وجمعيات خيرية للطلاب مع افتتاح المدارس. وفعلاً توزع مساعدات على فئة ليست قليلة، لكن الجميع يحتاج إلى مساعدة هذا العام، ومستقبل أبنائنا في خطر كبير، فمن لن يستطيع تأمين احتياجات المدرسة لأبنائه سيرسلهم إلى العمل. وقد فاضلت عائلات بين من سيكمل دراسته من بين أبنائها، ومن سيتوقف عن ذلك». ويرى عدي حوراني (51 عاماً)، وهو موظف في مؤسسة رسمية، أن «الطلاب محرومون مثل عائلاتهم من مقومات الحياة الأساسية التي تحوّلت إلى تحديات كبيرة تشمل تأمين اللباس والقرطاسية وتكاليف نقل الطالب من منزله إلى مدرسته أو جامعته».

ويتابع متحدثاً لـ«العربي الجديد»: «بالطبع لا تقع كل المدارس قرب منازل الطلاب. ومع وزن الحقيبة الثقيلة بسبب كمية الكتب والدفاتر، أصبح المشي عقوبة قاسية على الطلاب، في حين أن أجرة الباص 200 ليرة (6 سنتات) ذهاباً ومثلها إياباً. ويحتاج طالب الجامعة إلى ضعف هذا المبلغ إذا كان يسكن داخل دمشق، أما إذا كان يعيش في ريفها أو في محافظات قريبة فيحتاج أضعاف المبلغ، والطالب في المرحلة الثانوية يحتاج إلى أكثر من 8 آلاف ليرة شهرياً (2,5 دولار) أجور نقل إذا لم يرغب في شراء شيء للأكل أو الشرب».

وينشغل حوراني أيضاً في سبل تأمين أجواء مناسبة لدراسة أبنائه الثلاثة، ويقول: «كيف سيستطيع الطالب الدراسة وهو يشعر بالبرد. فحتى اليوم تتحدث الحكومة عن توزيع 50 ليتر مازوت شهرياً قد لا نحصل عليها، علماً أنها قد لا تكفي أصلاً 20 يوماً حتى في حال التقشف، في حين وصل سعر ليتر المازوت في السوق السوداء إلى نحو 3 آلاف ليرة (93 سنتاً)، أي أن سعر البرميل 600 ألف ليرة (187,5 دولاراً)، وهذا رقم كبير بالنسبة إلى غالبية العائلات، في وقت يُطبق برنامج تقنين للكهرباء يجعلنا نشاهدها بالكاد رغم أننا في فصل الصيف، ما ينذر بوضع أكثر سوءاً في الشتاء، علماً أن كلفة بدائل الكهرباء والوقود مرتفعة جداً، والناس لا تملك خيارات، ولا تدري ماذا تفعل في ظل تشديد النظام قبضته على الأهالي، وملاحقته كل من ينتقد أو يحتج على سياسته».

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

صف دراسي في دمشق (سيرغي بوبيليف/ Getty)

أروقة المدارس قد تفرغ (سيرغي بوبيليف/ Getty)

القامشلي: تطوير التعليم لا يلبي الطموحات

طوّرت الإدارة الذاتية التعليم في شمال شرقي سورية خلال العامين الأخيرين تحديداً. وبعدما غيّرت بعض مناهج الصفوف، العام الماضي، أخضعت المعلمين هذا العام إلى دورات تدريب. لكن السكان غير مقتنعين بوجود آفاق للتعليم في المنطقة

سلام حسن

الإدارة الذاتية سجلت كلّ الدروس لعرضها الكترونياً (دليا سليمان/ فرانس برس)

حددت هيئة التربية والتعليم التابعة للإدارة الذاتية يوم الأحد 12 سبتمبر/ أيلول المقبل موعداً لبدء العام الدراسي في شمال شرقي سورية، على أن يبدأ الإداريون في الحضور إلى المدارس في الخامس من الشهر ذاته.

بالطبع يتطلع الأهالي في المنطقة إلى عام دراسي أفضل وأكثر انضباطاً، في وقت يطالبون فيه بمساعدات تعينهم على توفير مستلزمات العام الدراسي لأبنائهم، وتزيح عنهم بعض الأعباء الكثيرة التي يتحملونها مع بدء الدراسة، خصوصاً على صعيد توفير القرطاسية والألبسة.

يقول أحمد خليل، من أهالي القامشلي، لـ«العربي الجديد»: «لدي أربعة أطفال في المدارس، وأتمنى أن تساعد الإدارة الذاتية الأهالي في توفير اللباس الذي أرغب في أن يكون موحداً للأطفال في الصفوف الأول والثاني والثالث، كما أتطلع إلى تقليل حصة من الحصص الأربع للدوام التي لا يتكيّف الطفل معها بشكل جيد، ويصاب بإرهاق في الحصة الأخيرة خصوصاً. وأعتقد بأن الإدارة الذاتية يجب أن تساعد الأهالي قليلاً، لأن أوضاعهم صعبة، كما أطالب الأساتذة والجهات المعنية بالشأن التربوي بأن يضغطوا قليلاً على الطلاب لجني أفضل النتائج من تعليمهم».

يبدي بعض المدرسين ارتياحهم هذا العام من قرار هيئة التربية في الإدارة الذاتية تعليم الأطفال بلغتهم الأم. وتقول المعلمة جيانا محمود لـ«العربي الجديد»: «نحن فخورون كمواطنين وعاملين في المدارس بتدريس الأطفال المناهج بلغتهم الأم، ونتمسك بتطوير التعليم وجعله في أحسن حال، واللباس الموحد وعلى نفقة الإدارة يعطي انطباعاً بالمسؤولية على صعيد نظافة الطالب وكيفية الاهتمام بملابسه، ويجعل هذا اللباس جميع الطلاب إلى أنه «في ما يتعلق بالمباني، نوشك على تجهيز وفتح ثانويات مهنية خاصة بالصناعة والتجارة والزراعة والصحة، تمهيداً لاستقبال طلاب فيها بدءاً من العام الدراسي المقبل. أما في شأن مباني المدارس، فنعمل حالياً على إعادة ترميم تلك المتضررة، بعضها عبر منظمات وأخرى عبر ميزانية هيئة التربية والتعليم. وفي ما يتعلق بكوادر التدريس، أجرينا دورات لمدة 30 يوماً من أجل تعزيز قدرات معلمات الروضات ومعلمي ومعلمات المرحلة الابتدائية، أما معلمو ومعلمات المرحلتين الإعدادية والثانوية، فيخضعون باستمرار لدورات مغلقة في أكاديمية الشهيد عكيد جيلو».

يبدي مدرّسون ارتياحهم من قرار تعليم الأطفال بلغتهم الأم

تشرف الإدارة الذاتية على نحو 1950 مدرسة في الحسكة

تتابع: «يبلغ إجمالي عدد الطلاب 245 ألفاً، وسنقيم الوضع في شأن تطبيق إجراءات استثنائية في المدارس إذا حدثت موجة جديدة من كورونا، وذلك بالتنسيق مع هيئة الصحة التي ستتعامل مع تعليماتها وتوصياتها من أجل اتخاذ القرارات التي تكفل سلامة الطلاب وكوادر التدريس. وإذا توافرت إمكانية لتطبيق دوام، سيجري اعتماد نظام دوامين في اليوم، من أجل تطبيق التباعد والمسافة الآمنة بين الطلاب. وسيتوفر مشرف صحي في كل مدرسة لتأكيد اتباع كل الإجراءات الصحية اللازمة».

وتشير إلى أنه «في حال عدم إمكان اعتماد دوام مدرسي بسبب حدة موجة فيروس كورونا، سنلجأ إلى نظام التعليم عن بعد كما فعلنا خلال العام الماضي. وقد سجلنا ونواصل تسجيل دروس كل المراحل الدراسية كي تكون جاهزة لعرضها على الإنترنت».

من جهته، يتحدث إدريس سليمان لـ«العربي الجديد»، عن صعوبات تواجهه كأب يعيل أسرته في مدينة القامشلي، ويسرد المشكلات التي تؤرقه مع بدء العام الدراسي، قائلاً: «لدي ست فتيات التحقن بمدارس الإدارة الذاتية، لكنني لا أعرف كيفية توفير القرطاسية والألبسة ومستلزمات العام الدراسي لهن، فمهنتي كحلاق تكفي بالكاد لتأمين المصروف اليومي، وأتمنى أن تتكفل أي جهة دولية أو محلية بمصاريف أطفالي، لأن لا آفاق واضحة للدراسة، وقد تركت ابنتي الكبرى الدراسة لأنها فقدت الثقة بالمدارس في ظل الوضع الراهن». يضيف: «الحقيقة أنني أرسلت أولادي إلى المدرسة مع بدء الثورة، إذ كنت أمل بأن تصبح إحدى بناتي صيدلانية أو طبيبة أو مدرّسة. وكنت مستعداً لدفع كل ما لدي من أجل ذلك، لكنني أصبت بإحباط مثل غيري، بسبب ما حلّ بالعملية التربوية، واليوم نفكر فقط في قوتنا اليومي وبالهجرة».

وأطلقت الإدارة الذاتية خطة لاستبدال المناهج المدرسية التي كانت تفرضها وزارة التربية التابعة للنظام السوري، وشمل ذلك مناهج الصف الثالث الثانوي في العام الدراسي الماضي، وهي تشرف على نحو 1950 مدرسة في عموم محافظة الحسكة، بينما تتولى وزارة تربية النظام مسؤولية إدارة نحو 407 مدارس فقط في المحافظة.